



أشار إلى التوجه لفتح العمل أمام القطاع الطبي الخاص قريبا

وزير الصحة: نبحث عن آلية لتعيين الأطباء «البدون» بالتنسيق مع الجهات المعنية

بحاجة ماسة لهم لسد النقص في الأطباء في ظل التوسع الكبير مؤخراً في الخدمات الصحية والمستشفيات والمراكز التخصصية والصحية. وأكد أن الكويت هي بلد الخير والعطاء لكل العالم، ولن تبخل على ابنائها من الأطباء البدون في تحسين أوضاعهم الوظيفية بعد ان تكبدوا هم وأهاليهم سنوات ومصاريح الدراسة لينتهي الحال بكثير منهم إلى العطل الوظيفي خاصة ان الطب يعتبر عملة نادرة، والكويت بحاجة إلى أطباء كحال كثير من الدول، ولاشك ان الأطباء البدون لديهم ولاء أكبر وأكثر من غيرهم كونهم ولدوا وترعرعوا في هذا البلد العطاء.

في حصولهم على الموافقة لإتمام إجراءات التعيين من قبل الجهاز المركزي، وصعوبات أخرى في معادلة الشهادات الدراسية في التعليم العالي على الرغم من استيفائهم للشروط المعادلة. وشكر د.العنزي وزارة الصحة على تحركها الأخير لمقابلة الأطباء البدون وتوجيهها لوضع آلية لتعيينهم، مشامدا ديوان الخدمة المدنية والتعليم العالي والجهاز المركزي لمعالجة أوضاع المقيمين بصورة غير قانونية، التسهيل على فئة الأطباء من البدون، وتذليل كل العقبات من أمامهم في عملية التعيين وذلك لاستثمارهم في القطاع الطبي، خاصة ان وزارة الصحة

الجامعات وواجهتهم عراقيل في عملية التعيين وعاطلون عن العمل للتحرك وحل المشاكل والعراقيل التي تواجههم. جاء هذا في تصريح على هامش لقاء الجمعية الطبية الكويتية مع عدد من الأطباء غير محددى الجنسية، منهم من يعمل في وزارة الصحة ومنهم من تخرج وعاطل عن العمل منذ سنوات. وذكر د.العنزي انه تم بحث كل الصعوبات الرئيسية التي يواجهها الأطباء «البدون» في عملية التعيين، وتتضمن بعدة جهات معنية مثل التعليم العالي - الجهاز المركزي للمقيمين بصورة غير قانونية»، وتشمل الصعوبات

كتب من كان مستوفي الشروط للتوظيف من معادلة الشهادات وتدقيق في صحة بيانات الشهادات من وزارة التعليم العالي ورفعها إلى ديوان الخدمة لأخذ الموافقة على توظيفهم». وأشار إلى انه قد تكون هناك مشكلة في عدم تسجيلهم في الجهاز المركزي وبالتالي فإن ديوان الخدمة يعد هذا شرطا أساسيا للموافقة على التوظيف. من جهته، أعلن رئيس الجمعية الطبية الكويتية د.احمد ثويني العنزي عن حملة تقوم بها الجمعية لحصر أعداد الأطباء البدون، سواء من يعملون في القطاع الطبي، او من تخرجوا في

البدون، وأشار الوزير إلى انه قابل عددا من الأطباء البدون واستمع إلى مشاكلهم ووعد بإيجاد حلول لهم. وقال الوزير ان مسألة شهادات البدون مرتبطة بعدة جهات بالدولة وليس فقط وزارة الصحة، مؤكدا أن كل الوزارات لها شروط معينة للتوظيف ولكن في النهاية تصب في آلية واحدة يشرف على تنفيذها ديوان الخدمة المدنية بالتنسيق مع الجهاز المركزي لمعالجة أوضاع المقيمين بصورة غير قانونية. وبين أن وزارة الصحة ليس لها أي إشكالية في مسألة توظيف الأطباء البدون وقال «قمنا بتوظيف عدد منهم ورفع



د.احمد العنزي



الشيخ د. باسل الصباح

حنان عبدالعبيد

أعلن وزير الصحة الشيخ د. باسل الصباح عن اتخاذ خطوات جادة بالاتفاق مع أجهزة الدولة المعنية للتغلب على الصعوبات التي يواجهها الأطباء من فئة غير محددى الجنسية عند الالتحاق بالعمل في وزارة الصحة، لافتا إلى أن وظائف الأطباء بحاجة إليها الدولة، وأشار إلى ان أحد الحلول التي يسعى إليها هو العمل على إلحاقهم بالقطاع الخاص، مبينا أن هناك العديد من المراكز والمستشفيات بالقطاع الخاص تحتاج إلى هؤلاء الأطباء، وبالتالي يتم

البحث عن آلية لإعطائهم فرص التوظيف في هذا القطاع قريبا. جاء هذا خلال مداخلة لوزير الصحة في أحد البرامج التي ناقشت مشكلة عمل الأطباء

الشايحي رئيسا لكلية جراحة المسالك بالتكليف

الطبية «كيمز»، وجاء في حيثيات القرار انه بناء على اجتماع مجلس أمناء معهد الكويت للاختصاصات الطبية رقم «61» بشأن برنامج جراحة المسالك البولية فقد تقرر رفع أسماء الأطباء المسالك ذكرهم، كما نص القرار في مادته الثانية على تكليف استشاري جراحة المسالك د. طارق الشايحي للقيام بأعمال ومهام رئيس ومدير الكلية والبرنامج.

حنان عبدالعبيد

أصدر وزير الصحة د. باسل الصباح قرارا يقضي برفع أسماء كل من د. فوزي أيل استشاري جراحة المسالك ويعمل رئيس كلية جراحة المسالك البولية، ود. فيصل الهاجري اختصاصي جراحة المسالك ويعمل مدير برنامج جراحة المسالك البولية بمعهد الكويت للاختصاصات



د.علي بن سايير

بن سايير: أعضاء «البلدي» مؤهلون لخدمة الوطن على أكمل وجه

قال عضو المجلس البلدي د.علي بن سايير ان ما قاله رئيس المجلس البلدي في أكثر من مناسبة بأن أعضاء المجلس تنقصهم الخبرة يعتبر بمنزلة تقليل من أداء أعضاء المجلس. وقال بن سايير ان جميع أعضاء المجلس الحالي يملكون من الخبرات ما يؤهلهم لخدمة الوطن والمواطنين على أكمل وجه.

تحرير مخالفة تشوينات بقيمة 270 ألف دينار في «الأحمدي»

التواصل الاجتماعي للبلدية .kuwmun@



الحميدي المطيري

الأيام المقبلة ستركز الإدارة على تخفيف الحملات على الشركات والمصانع التي تستغل أملاك الدولة دون وجه حق، مناشدا أصحاب المشاريع والشركات والمصانع بضرورة استخراج الرخص اللازمة تفاديا لتحرير المخالفات. كما دعت إدارة العلاقات العامة ببلدية الكويت أصحاب الشركات والمصانع بالالتزام التام بلوائح وقوانين البلدية، وفي حال وجود أي استفسار او شكوى يمكنهم الاتصال بالخط المباشر 139 والذي يعمل على مدار الساعة او التواصل عبر مواقع

أوضحت إدارة العلاقات العامة في البلدية عن قيام إدارة السلامة بالأحمدي جولة تفقدية على الشركات والمصانع بالمنطقة البرية لجنوب الكويت بهدف التأكد من صلاحية تراخيص السلامة والتشوينات لتلك المشاريع. وفي هذا السياق أوضح مدير إدارة السلامة بالأحمدي الحميدي المطيري ان الجولة اسفرت عن تحرير مخالفة بلغت قيمتها 270 ألف دينار لعدم تجديد ترخيص رخصة السلامة والتشوين من قبل البلدية. وأضاف المطيري ان خلال



الموقع المخالف

للبيع في هونغاريا على الحدود النمساوية

مساحة الأرض ٣٠٠ متر مربع سكني

- منتج متكامل
- يوجد فندق ومطاعم وكافيهات
- إطلالة على بحيرة كبيرة وخاصة
- إمكانية البناء والاستثمار
- تملك كامل لجميع الجنسيات

للاستفسار:

22240188 (965) - 51799722 (965) - 94972594 (965)

SAWA

الكويت - الصاحية - برج السحاب - الدور ٨ - من ٩ صباحا إلى ٤ مساء



مناشدة



إلى معالي السيد مرزوق الغانم

رئيس مجلس الأمة

وسمو الشيخ جابر المبارك الصباح

رئيس مجلس الوزراء

يؤكد اتحاد نقابات العاملين بالقطاع الحكومي والنقابات الأعضاء بالاتحاد على دعمهم لكل الجهود الساعية والرامية إلى سرعة إصدار قانون التقاعد المبكر وذلك بهدف استقرار ومصلحة الأسرة الكويتية من خلال تضمين القانون كل ما من شأنه أن يضمن كافة المزايا وتحقيق الإيجابيات للراغبين من موظفي الدولة من الاستفادة بمزايا التقاعد المبكر - وعليه - فإننا ومن دافع حرصنا على مصلحة الوطن والمواطن فإننا نتوجه بالمناشدة إلى كل من:

- ١ - معالي رئيس مجلس الأمة.
- ٢ - سمو رئيس مجلس الوزراء.
- ٣ - السادة أعضاء مجلس الأمة.

أن يضعوا في الاعتبار تضمين القانون المقترح للتقاعد المبكر المزايا التي تحسن من أوضاع الأسر الكويتية - وعلى وجه الخصوص التالي:

- ١ - أن يتم معالجة التقاعد المبكر للمرأة العاملة على قدم المساواة دون تفرقة بين المرأة المتزوجة أو الأرملة أو غير المتزوجة لكون أن ظروف المرأة واحدة.
- ٢ - إلغاء نسبة الخصم من المعاش التقاعدي سواء نسبة ٢% أو أي نسبة أخرى لأن فيها إجحاف وزيادة الأعباء على كاهل الأسرة الكويتية أو على الأقل عدم إستمرارية هذه النسبة أو غيرها إلى ما بعد سن ٥٥ عاما لأن في إستمرار خصمها ما يشكل ظلما للمتقاعدين.
- ٣ - أن تكون الرغبة في التقاعد المبكر من الموظف نفسه وبإرادته دون أن يكون سلاحاً يتم إستخدامه من الجهات الحكومية للإحالة القسرية إلى التقاعد وعلى وجه الخصوص قبل سنة ٥٥ عاماً.
- ٤ - أن يشكل القانون المقترح للتقاعد المبكر متضمناً كافة المزايا التي تشجع العاملين على طلب التقاعد المبكر حيث أن ذلك يساعد على توفير الدرجات اللازمة وإفساح المجال للراغبين في التوظيف مما يساعد على القضاء على البطالة.

واننا في اتحاد نقابات العاملين بالقطاع الحكومي والنقابات الأعضاء كمثلين لكافة العاملين بالجهات الحكومية على استعداد تام لتقديم كافة أوجه الدعم من أجل سرعة إصدار قانون التقاعد المبكر بالصورة التي ترضي طموح المواطنين وتحقيق المصلحة العامة. كما أننا على الثقة واليقين بأن كافة الجهات المعنية بالدولة تنشده أن يخرج القانون بالصورة التي تحقق مصلحة جميع الأطراف من المواطنين والدولة.

سائلين المولى عز وجل أن يحفظ الكويت وأهلها من كل مكروه في ظل حضرة صاحب السمو أمير البلاد حفظه الله ورعاه وولي عهده الأمين والحكومة الرشيدة

